العرب
الإثنين 2021/09/20
السنة 44 العدد 12185

الأردن يقوي تنافسية المنتجات المحلية لتحفيز الشركات

القطاع الخاص شريك مهم لمعاضدة جهود الحكومة في خفض مستويات البطالة والفقر

يترقب الصناعيون في الأردن بفارغ الصبر انعكاس الإجراءات الحكومية على القطاع في ظل تأكيدهم أنه يسهم برفع وتعزيز حصة المنتجات المحلية في السوق المحلية، ويساعد على استدامة الصناعة، إضافة إلى مكافحة مشكلتي البطالة والفقر اللتين تشكلان صداعا مزمنا للسلطات.

عودة عجلة الصناعة إلى الدوران تدعم الاقتصاد

عمان – رسّخت الجائحة قناعة لدى الأردن بضرورة تحفيز الصناعة وإعادة ضبط تكاليف الإنتاج والمستوردات، والاستجابة للمطالب المتواصلة من القطاع بدعم الصناعات المحلية وتسهيل الخروج من مأزق الإغلاق الذي كبّد البلاد خسائر كبيرة.

وتسعى الحكومة بعد تراجع حدة الأزمة الصحية بشكل ملحوظ إلى تقديم تسهيلات وتخفيضات للمنشآت والشركات، لتخفيف ضغوط تراكم المديونية وتراجع الإنتاج بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

إياد أبوحلتم

الأفضلية السعرية تمنح المنتجات المحلية تنافسية وقيمة مضافة

تميم القصراوي

الصناعة تعاني من غياب التحفيز بالمستوى الموجود بالمنطقة

واعتبرت أوساط الصناعة أن قرار منح المنتجات المحلية أسعارا تفضيلية في العطاءات الحكومية يشكل قيمة مضافة لها. كما يصب في دعم القطاع المتضرر ويعمل على تحفيز الشركات المتعثرة في ظل المنافسة الكبيرة مع المنتجات المستوردة.

ويعتبر القطاع الخاص شريكا مهما في خفض أرقام البطالة التي ارتفعت إلى 25 في المئة والفقر عند معدل 15.7 في المئة، كما تشير إلى ذلك أرقام دائرة الإحصاء الأردنية.

وكانت الحكومة قد وافقت مؤخرا على العودة إلى قرارها السابق بمنح الصناعة أفضلية بالسعر بنسبة 15 في المئة بدلا من عشرة في المئة، ما دامت مطابقة للشروط والمواصفات الفنية والهندسية الأردنية.

ومن المرجح أن تعمل الخطوة على تقوية تنافسية المنتج المحلي والتقليل أكثر ما يمكن من الإفراط في الاستيراد، وتقليص عجز الميزان التجاري للحفاظ على الاحتياطات النقدية.

وأكد رئيس منظومة حملة "صنع في الأردن" إياد أبوحلتم أن القرار مهم ويصب في دعم الصناعة وزيادة وتعزيز حصة المنتجات المحلية في السوق، لافتا إلى أنه كان مطلبا للغرف الصناعية وبالذات في حملة صنع في الأردن.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى أبوحلتم قوله إن "الخطوة سوف تنعكس على سوق العمل من خلال توفير فرص وظيفية جديدة، مع استغلال الطاقة الإنتاجية وتعظيمها للمصانع الأردنية".

وتعتبر الصناعة الأردنية أحد أهم الأعمدة الأساسية في بناء الاقتصاد المحلي، في ظل مساهمتها في الناتج المحلّي الإجمالي للدولة التي تعاني من أزمة مالية منذ سنوات.

وتظهر الأرقام أنّ مساهمة الصناعة تصل إلى أكثر من 24 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفّر أكثر من 200 ألف فرصة عمل للمواطنين، أي ما يعادل 20 في المئة من القوى العاملة في الأردن.

كما تسهم الصادرات الصناعية بأكثر من 90 في المئة من مجمل الصادرات المحلية، بقيمة تصل إلى نحو 4.3 مليار دينار (6 مليارات دولار) سنويا.

وتضم العطاءات الحكومية مجال الصناعات الدوائية والأثاث والمواد الإنشائية والغذائية والمستلزمات من المواد المستهلكة كالورق الصحي والمنظفات وغيرهما.

ويرى عضو مجلس إدارة غرفة صناعة عمان تميم القصراوي أن الصناعة الأردنية تعاني من ارتفاع حجم الضرائب وكلف الإنتاج، مقارنة بدول المنطقة، وغياب البرامج التحفيزية للصناعة بالمستوى الموجود في الشرق الأوسط.

وقال إن "إعطاء الدعم 15 في المئة يشكل فائدة عائدة على الاقتصادي الأردني ككل، وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتسديد الضرائب وتوفير فرص العمل، وهي برامج تصحيحية لسد الثغرات مثل البطالة والفقر".

وأوضح أن القرار يساعد على استمرار واستدامة الصناعة الأردنية، مبينا أن هناك صناعات محلية قائمة على المشتريات والعطاءات الحكومية.

وأشار القصراوي إلى أن إعطاء الميزة التنافسية للصناعة المحلية لا يعني بالضرورة ارتفاع الأسعار على الحكومة أو المشتري المحلي.

ومع كل الظروف التي يعيشها البلد، الذي يعتمد على المساعدات الدولية بشكل مفرط، فإن لدى السلطات قناعة بأن التعويل أكثر على المنتجات المحلية سيدعم قطاع الاستثمار من أجل تعزيز الصادرات، وبالتالي ضخ إيرادات إضافية في خزينة الدولة.

ويؤكد ممثل قطاع صناعات التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية في غرفة صناعة الأردن عبدالحكيم ظاظا أن معالجة مشكلة البطالة تبدأ من الصناعة.

وقال إن "الصناعة تعد المشغل الرئيس للعمالة الأردنية، حيث توفر 13 فرصة عمل لكل منشأة مقابل 3 للقطاعات الأخرى".

ودعا ظاظا الجهات المعنية إلى تخفيف كلف الإنتاج على القطاع الصناعي كالطاقة، والكلف المالية البنكية، والنقل، إضافة إلى تخفيف الإجراءات البيروقراطية.

وتأثرت العديد من الصناعات بأزمة كورونا بسبب تراجع الأسواق التصديرية، ونقص التحويلات الخارجية، لكن الصناعيين الأردنيين يرون أنهم يتمتعون بمرونة عالية أوجدوا من خلالها حلولا لمشاكل كثيرة واجهتهم خلال الجائحة.

ومن المرجح أن يعمل هذا القرار المهم على تخفيض كلف الإنتاج المرتفعة، لأن جميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية من زراعة وصناعة وسياحة تعاني من ارتفاع كلف الإنتاج وخاصة كلف الطاقة.

ويقول رامي الصاحب مالك شركة الهدف الدولية للاستيراد والصناعة إن هذا القرار يمنح الصناعات المحلية قيمة مضافة، حيث يعمل على زيادة التنافسية مع المنتجات الأجنبية، وبالتالي يمكن المصانع من زيادة الهامش الربحي.

وأوضح أنه عند إحالة عطاء إلى مصنع في السوق المحلي بزيادة 5 في المئة عن القرار السابق سيزيد من القيمة الربحية للمصنع، وبالتالي سيدعمه ويمكنه من التوسع والاستمرار في التطوير، وسيوفر فرص عمل من خلال زيادة الأيدي العاملة.

البنوك المركزية تتحرّك بحذر نحو مرحلة ما بعد الجائحة

باريس – يعقد رؤساء البنوك المركزية في الدول ذات الاقتصادات الكبيرة اجتماعات الأسبوع الجاري لمناقشة الموعد الأنسب لرفع إجراءات الدعم الاقتصادي الضخمة التي فرضت العام الماضي لمنع "كساد كبير" ناجم عن أزمة كوفيد – 19.

وتؤكد إيفا سان-واي، مديرة صندوق التمويل لدى أم آند جي للاستثمارات، أنه لا مفر من سحب الدعم النقدي والمالي لكن السؤال الأهم هو: متى سيكون ذلك؟

ومنذ تفشي الجائحة العام الماضي دأب الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) والبنك المركزي الأوروبي ونظراؤهما في اليابان وبريطانيا وغيرها على خفض معدّلات الفائدة وأطلقت برامج ضخمة لشراء الأصول لمنع وقوع كارثة اقتصادية.

ويتمثّل هدف هذه البرامج في المحافظة على نشاط عجلة الاقتصاد وخفض تكاليف الإقراض بالنسبة إلى الأفراد والأعمال التجارية والحكومات على حد السواء.

وخفض الاحتياطي الفيدرالي، الذي يبدأ اجتماعا بشأن سياسته النقدية يستمر يومين اعتبارا من غد الثلاثاء، معدلات الفائدة إلى صفر مع بدء الأزمة الوبائية في مارس 2020.

وفي مسعى لتوفير السيولة لأكبر اقتصاد في العالم سيشتري ديونا من وزارة الخزانة تبلغ قيمتها 80 مليار دولار على الأقل شهريا وأوراقا مالية مدعومة بالرهن العقاري بقيمة 40 مليار دولار على الأقل.

وعلى الضفة الأخرى أنشأ المركزي الأوروبي برنامجا للطوارئ لمواجهة الوباء بقيمة 1.85 تريليون يورو، يسمح له بشراء أصول في الأسواق المالية مثل السندات، لرفع أسعارها وخفض الفائدة، حيث أبقى المعدل على عمليات إعادة التمويل الأساسية بنسبة صفر.

ومع ذلك ارتفع مستوى التضخم عالميا، مما عزز توقعات الأسواق بشأن إمكان تشديد البنوك المركزية إمدادات المال لخفض الأسعار ومنع الضغط الزائد على الاقتصادات.

ويشير معارضو السياسات النقدية الفضفاضة بشكل كبير إلى أنها تتسبب بتعميق عدم المساواة عبر تضخيمها أسعار الأصول المالية ورفع أسعار العقارات.

ويدافع المركزي الأوروبي عن خطواته عبر الإشارة إلى دراسات أجراها باحثون على صلة به ارتأت أن سياساته ساهمت في الحد من البطالة وأعطت اندفاعة للأسر التي تعد أوضاعها المعيشية متواضعة نوعا ما إذ تمكّنت من شراء عقارات بفضل معدّلات الفائدة المنخفضة.

وأعربت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ضمن تقرير نشرته في وقت سابق هذا الشهر عن قلقها حيال التداعيات السلبية المحتملة التي يمكن أن تتمخّض عن تمديد التساهل في السياسات النقدية بالنسبة إلى الأصول المالية والعقارية.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى نيكولا فيرون، خبير الاقتصاد لدى معهد بيترسن ومركز أبحاث بروغيل، قوله إن "تدخلات البنوك المركزية لن تكون منطقية إلا إذا تجنّبت ركودا". وأضاف "إذا لم تعد ضرورية لتجنّب ركود فستكون تداعياتها السلبية أكثر من تلك الإيجابية".

ورفعت البنوك المركزية في كل من البرازيل وروسيا والمكسيك وكوريا الجنوبية وتشيكيا وأيسلندا معدلات الفائدة العام الجاري. لكن الاحتياطي الفيدرالي والمركزي الأوروبي وبنك إنجلترا، الذي سيعقد اجتماعاته أيضا خلال الأسبوع المقبل، امتنعت حتى الآن عن تغيير المعدلات.

وأصر مسؤولو البنوك المركزية الثلاثة على أن التضخّم مؤقت وجاء نتيجة تعافي الأسعار بعد الانخفاض الذي شهدته في ذروة موجة الانتشار الوبائي العام الماضي.

ويسعى راسمو السياسات لتجنّب الإضرار بالتعافي الاقتصادي في حال المسارعة إلى سحب جزء كبير من الدعم.

نيكولا فيرون

تدخلات البنوك المركزية ستكون منطقية إذا تجنّبت ركودا

وينعكس كل مؤشر اقتصادي على الأسواق بدءا من التضخم ومرورا بالبطالة ووصولا إلى إنفاق المستهلكين وسط تساؤلات عما إذا كانت البنوك المركزية ستعدّل سياساتها قبل الموعد المتوقع أم بعده؟

وفي الأثناء ينتقي مسؤولو البنوك كلماتهم بدقّة، ففي أغسطس الماضي قال رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول إن البنك المركزي قد "يبدأ بخفض وتيرة عمليات شراء الأصول العام الجاري"، لكنه التزم الصمت حيال التوقيت.

وذهب المركزي الأوروبي إلى ما هو أبعد من ذلك هذا الشهر، فقد قرر تخفيف وتيرة عمليات شراء السندات الشهرية، لكن دون أن يبدّل حجم الخطة أو موعد انقضاء مدتها في مارس 2022.

ويقول كبير خبراء الاقتصاد الأوروبي لدى كابيتال إيكونوميكس أندرو كينينغهام إن الخطوة "بعيدة جدا عن كونها تراجعا تاما".

ولم تترك رئيسة المركزي الأوروبي كريستين لاغارد مجالا للشك؛ إذ صرّحت بوضوح أن "السيّدة لن تتراجع"، في إشارة إلى نفسها.

اغتنام الفرصة لتهدئة الأسواق

خطط الصين لتنظيف صناعتها تربك أسواق الحديد عالميا

لندن – أدت تحركات الصين لتنظيف قطاعها الصناعي الملوث بشدة إلى تراجع مفاجئ في أسعار خام الحديد بمقدار مئة دولار ما ألقى بظلال قاتمة على الشركات العالمية المنتجة التي فقدت أسهمها أجزاء من قيمتها في البورصات.

ويعد هذا الانحدار هو أكثر من النصف منذ أن بلغت ذروتها التي تحققت في شهر مايو الماضي، مع تكثيف أكبر شركة لتصنيع الصلب في العالم من قيود الإنتاج لتلبية أهدافها بخفض الكميات هذا العام، بينما أضر التراجع الحاد في قطاع العقارات في الصين بالطلب.

ويجعل الركود الحالي خام الحديد إحدى السلع الأساسية الأسوأ أداء والمغايرة للطفرة الأوسع نطاقاً التي شهدتها أسعار الألومنيوم مؤخرا والتي بلغت مستوى هو الأعلى في 13 عاما، كما قفزت أسعار الغاز، وارتفعت العقود الآجلة للفحم إلى مستويات غير مسبوقة.

ويقول محللون إن التراجع إلى رقم من خانتين لأول مرة منذ يوليو الماضي من العام الماضي سيكون أمراً مريحاً لمنتجي الصلب، لكنه سيكون ضربة لكبار شركات التعدين في العالم الذين تمتعوا بأرباح وفيرة خلال مسيرة النصف الأول من العام الجاري.

واعتبرت وكالة بلومبرغ هذه الأخبار سيئة لأكبر منتج للحديد في أستراليا إذ يمثل الخام الرئيسي لصناعة الصلب حوالي 40 في المئة من صادرات السلع في البلاد، بينما تراجعت العقود الآجلة لخام الحديد بأكثر من 20 في المئة الأسبوع الماضي وجرى تداولها عند 99.55 دولار للطن.

ويعدّ التحوّل الحالي صارخاً، مقارنة بما حدث في النصف الأول من العام الحالي، عندما كثف مصنعو الصلب الإنتاج، ودعم التفاؤل الاقتصادي والتحفيز المالي الاستهلاك.

وتعثر الارتفاع بعد ذلك عقب قيام الصين باتخاذ إجراءات صارمة ضد ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتزايد التراجع مع تنفيذ السلطات لمزيد من الإجراءات لخفض إنتاج الصلب وتعرض قطاعات المستخدمين النهائيين مثل العقارات للضعف.

> **طن الحديد تراجع لأقل من 100 دولار وسط توقعات بالمزيد من التقهقر بعد سلسلة من القفزات السعرية**

وشهد خام الحديد قفزة بعد التقلب إلى أعلى مستوياتها في خمس سنوات مع تفاقم الهبوط، وقالت شركة يو.بي. أس غروب إن التراجع حدث بطريقة أسرع من المتوقع وقد ارتفعت المخزونات في الموانئ بنسبة 10 في المئة مقارنة بالعام السابق.

وتتزامن التوقعات بتراجع الطلب الصيني على نحو أكبر مع توقعات ارتفاع الإمدادات العالمية، حيث ترجح يو.بي.أس أن متوسط الأسعار ستكون عند 89 دولارا للطن في العام المقبل، أي بانخفاض بنسبة 12 في المئة عن توقعاته السابقة.